

تأثير اللاتجانس المجتمعي على الاستقرار في ليبيا: آفاق

الديموقراطية التوافقية بعد 2011

The impact of societal heterogeneity on stability in Libya: prospects for consensual democracy after

صبرينة كيجال(*)

Abstract

The study addresses to address the composition of Libyan society in its tribal dimension and to identify both the crisis of citizenship and identity in Libyan society. It also considers the causes of the crises and the factors that contributed to their consolidation and the resulting practices at all levels in Libya. The study aims to illustrate the role and manner of Gaddafi's charisma in the leadership of the Libyan State and its trends that have affected the social and even religious aspects of Libya in influencing Libyan society in all areas, It aims to present

ملخص

تسعى الدراسة إلى التطرق لتركيبية المجتمع الليبي ببعده القبلي ومن ثم تحديد كل من أزمة المواطنة والهوية في المجتمع الليبي، كما تنظر في أسباب الأزمات والعوامل التي ساهمت في تكريسها وما ترتب عنها من ممارسات على كافة المستويات في ليبيا، وتهدف الدراسة إلى تبين دور كاريزمية القذافي وأسلوبه في قيادة الدولة الليبية وتوجهاته التي مست الجوانب الاجتماعية وحتى الدينية في ليبيا في التأثير على المجتمع الليبي في كل المجالات، والتي انتجت إرثا تاريخيا يصعد على الليبيين بموجبه التجاوب

(*) طالبة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، البريد الإلكتروني:

sabrinelle.sabrina@gmail.com

participatory democracy as Libya's political choice in transition to suit the political and social determinants of Libya, because it is difficult to identify who can effectively control power in compromise, so participatory democracy allows for the creation of a model of participatory governance through the participation of all parties in the political process. Keywords: Tribe, Identity, Political Power, Citizenship, Participatory Democracy	مع محددات بناء الدولة الحديثة وفقا للمعايير المعاصرة، كما وتأثرت التطورات الداخلية في ليبيا في مجملها بالسياق الدولي والإقليمي، كما وتهدف إلى عرض الديمقراطية التوافقية كخيار سياسي تتبناه ليبيا في المرحلة الانتقالية لتناسبها مع المحددات السياسية، والاجتماعية في ليبيا، ذلك لأنه من الصعب تحديد هوية الجهة القادرة فعليا على السيطرة على السلطة والمؤسسات توافقيا، وبالتالي فالديمقراطية التوافقية تسمح بمساهمة كل الأطراف في العملية السياسية. الكلمات المفتاحية: القبيلة، الهوية، السلطة السياسية، المواطن، الديمقراطية التوافقية.
---	--

مقدمة:

تعتبر مشكلة الهوية من أعقد المشكلات التي تواجه المجتمع الليبي في العصر الراهن، لما لها من تأثير سلبي على الوضع السياسي للدولة في حالة عدم تحقيق انسجام، شأن ما يحدث في ليبيا حيث تعاني الدولة بعد الثورة من أزمة هوية بسبب تعدد القبائل وعدم قدرة النظام على بناء هوية وطنية موحدة تكفل تحقيق التجانس انعكس ذلك على

وجود أزمة مواطنة ظهرت بصورة جلية في الواقع السياسي الذي يعاني من الانقسامات السياسية وغياب الولاء لسلطة قائمة وواضحة، زاد الأمر سوء بعد تعدد الأطراف الإقليمية والدولية في المشهد السياسي وعدم تقديم دعم فعال ومجدي للدولة الليبية، نتيجة كل ذلك نقدم الديمقراطية التوافقية كنموذج حكم آخر من شأنه أن يتناسب مع طبيعة التركيبة الاجتماعية لليبيا والانقسام السياسي الحاصل، على اعتبارها تهدف إلى الحوار والتشاور مع كل المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام، وصنع القرار الكفيل والموحد لمواجهة التحديات المطروحة، فهي من بين نماذج الحكم الجديد الناجح للمجتمعات غير المتجانسة عرقيا وإثنيا.

اعتمدت الدراسة على مقاربة (ادوارد أزار) "النزاع المجتمعي الممتد" التي طرحها في كتابه "إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة: النظرية والحالات/ the management of social conflict theory and cases" عام 1990 في تحليل النزاع القبلي القائم في ليبيا بدءا بتحديد تداعيات سياسات القذافي على العملية السياسية، الاجتماعية في ليبيا، أما فيما يتعلق بأفاق الحل فقد طرحت مقاربة (ليهارت) "الديمقراطية التوافقية" التي طرحها كل من (قابريال الموند/آرنت ليهارت)، وتمكن أهمية الدراسة كونها تتناول قضية من أهم قضايا العلوم السياسية في فترة ما بعد الثورات العربية، حيث برزت الانقسامات الفرعية في المجتمعات العربية بعدما كان يظن أنها متجانسة بفعل متغير الإسلام، وبرز هذا الانقسام بشدة في ليبيا، انطلاقا من ما سبق وتأسيسا عليه نطرح التساؤل البحثي الآتي: كيف يؤثر اللاتجانس المجتمعي على الاستقرار السياسي في ليبيا بعد سقوط القذافي في 2011 وماهي آفاق الديمقراطية التوافقية؟

تتنوع مكونات الأزمة في ليبيا وتتعدد ما يفترض أهمية تحليلها ضمن سياقها وسيرورتها والنظر إلى التوقعات المتعلقة بها، إذ تحاول هذه الدراسة تحليل الموضوع والربط بين

متغيراته للوصول إلى تقديم طرح علمي منطقي وتأسيسا على ما سبق؛ وفي محاولة لتحليل موضوع الورقة البحثية تم صياغة الفرضيتين الآتيتين:

لـ كلما حافظ المجتمع الليبي على البنية الاجتماعية التقليدية المتمثلة في القبيلة كلما انعكس ذلك سلبا على مفهوم المواطنة التي تجسدها الدول المعاصرة.

لـ كلما تبنى قادة المرحلة الانتقالية في ليبيا نماذج سياسية تعتمد على التقسيم السلطوي للمكاسب السياسية والاقتصادية التي تراعي غياب التجانس المجتمعي كالديموقراطية التوافقية كلما انعكس ذلك إيجابا على نجاح المرحلة الانتقالية.

1/- تركيبة المجتمع الليبي

إن فهم تعقيدات المجتمع الليبي يتطلب تحليل العلاقة بين مسألة الهوية والصراع في ليبيا الذي يتسم بخصوصية إيديولوجية وطبيعة بنائية وذلك من خلال متغيرين أساسيين هما الهوية في ليبيا والمواطنة.

أ/- أزمة هوية – القبيلة-

الهوية مفهوم فلسفي بامتياز، ويمكن تعريف الهوية للجماعة: "بأنها الشفرة التي يمكن للفرد عن طريقها أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والتي عن طريقها يتعرف عليه الآخرون بعده منتميا إليها"، وفي المعنى السوسيولوجي ترتبط الهوية بالمفاهيم الأنثروبولوجية الأخرى، مثل - النظرة، والقيمة، والروح، والثقافة... التي تقترح نوعا معينا من التجانس بين أفراد المجتمع.⁽¹⁾

¹ مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الدين وقضايا المجتمع الراهن، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع، سلسلة ملفات بحثية، الرباط 2016، ص. 07.

يرى انطوني سميث D. Smith Anthony في كتابه "National Identity" أن مفهوم الهوية الوطنية يرتبط بالمفهوم الغربي للدولة على اعتبار أن هذا المفهوم مفهوم نطاق أي أنه مرتبط بقرعة أرضية ما نسميها نحن أرض الوطن.⁽²⁾

يعتبر الإسلام في البلدان العربية، من بين أهم مصادر الهوية لدى المواطن العربي، ويستند في ذلك إلى الحضارة الإسلامية في هذا الصدد يرى برنارد لويس Lewis Bernard أن الإسلام ليس قضية إيمان وتطبيق فحسب، وإنما هي هوية ولاء كذلك عبر وطنية،⁽³⁾ نتيجة لذلك انتهجت معظم الدول العربية أسلوب الإلغاء واللامبالاة للانتماءات الفرعية. جعل موضوع الأقليات من الموضوعات المهمشة، مع سعي واضح لتجاهلها والتقليل من أهميتها.

من بين الانتماءات الفرعية نجد القبيلة والتي تعرف القبيلة حسب خلدون النقيب على أنها: "مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب ترابعية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض، مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقربة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائج المنغرس في أعماق ووجدان الجماعة".⁽⁴⁾

تشكل القبيلة رقما يصعب تجاوزه في ليبيا؛ كونها تعبر عن وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية، ترتكز أساسا على النزعة الالتحامية والاستقلالية، وتعتبر ظاهرة الاستقرار السياسي في المجتمعات القبلية -ليبيا- إحدى الإشكاليات المجتمعية والسياسية الهامة، لذلك لم تعد هذه البنى خاضعة فقط للدراسات التاريخية بل أصبحت ضمن حقل

² Anthony D. Smith, **National Identity**, Penguin Books, England 1991, no page

³ Bernard Lewis, More than the Ummah : a study of religious and national identity in the islamic world, **American Journal of islamic Social Sciences**, 24(2), 2007,p72.

⁴ خلدون حسن النقيب، "بناء المجتمع العربي: بعض الفروق البحثية" في: محمد عزت حجازي وآخرون: نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت 1986، ص 245-246.

الدراسات السياسية في إطار علاقة الدولة بالمجتمع، إذ ترتبط دراسات القبلية في الدراسات السياسية عموماً بتأثيرها السياسي، بعبارة أخرى: كيف ولماذا تكون للقبيلة تأثير سياسي مرتبط بالحقوق والواجبات ومستويات الشعور الوطني؟

تعد البنية القبلية من الخصائص السوسولوجية في ليبيا أثرت في طبيعة تركيب المجتمع وحتى في شكل الدولة الوطنية ورغم أن الدولة مرت بثلاث صدمات:

❧ صدمة الإسلام: على اعتبار أن المجتمعات العربية قبل الإسلام تميزت بمجموعة من الخصائص اختلفت على النموذج الإسلامي، وبالتالي شكلت صدمة للعرف والأنماط الفكرية السائدة في مجتمعات قبل الإسلام.

❧ صدمة الاستعمار: عرف الاستعمار على أنه مكان برعاية الدول الغربية التي اختلفت فكرياً وثقافياً على الدول المسلمة، فظهور الاستعمار في الدول الإسلامية شكل نمطاً فكرياً وثقافياً جديداً غير مألوف لدى المجتمعات الإسلامية التي تميزت بنظام عقائدي، فكري وأخلاقي مختلف عن النمط الغربي، الأمر الذي جعل الاستعمار وما فرضه على المستعمرات أمراً صادمًا لكونه دخيلاً.

❧ صدمة الوطنية: بعد الحصول على الاستقلال وجدت الدول المستعمرة نفسها مضطرة لتبني أحد التوجهين السياسيين، الاقتصادي، والمتمثل في الشيوعية أو الليبرالية، ذلك أن نموذج الدولة الوطنية وأركانها وأسس عملها وآلياتها هو نموذج مستورد عن دول أخرى التي ظهرت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا بعد نضال طويل تمخض عن تجاربها ونتاج فكري غربي لمفكرين غربيين كجون لوك، روسو، ماركس... لذلك اعتبرت أجنبية وجديدة بالنسبة للدولة الإسلامية، فكانت ثورة على ما عرفته هذه الدول.

إلا أنها استطاعت أن تحافظ على كيانها كبنية نفسية وثقافية تؤطر للأفراد والجماعات وخاصة في المناطق الهامشية،⁽⁵⁾ وتطرح إشكالية الهوية في ليبيا بقوة بالغة في الوسط الثقافي والمجتمعي كون أن النظام الليبي السابق لم يبتغي تجاوز الهويات القبلية بقدر ما عززها وحاول تكييفها وتوظيفها لصالح ديمومته، وبسبب ذلك تجتاز اليوم ليبيا ظروف صعبة ليس في هويتها فقط وإنما تهدد كيانها كوجود ذلك أن ليبيا اليوم تعيش ظواهر انقسامية مرضية، إضافة إلى وجود جدل حول مسألة من هو ليبي ومن هو لا بالنظر إلى أن القذافي منح الجنسية لآلاف الأشخاص ممن لم يولدوا في ليبيا، ومعظمهم من أصل أفريقي من جنوب الصحراء، بزعم أن يتمكنوا من دخول البلاد لدعم النظام والقتال من أجله.

نتيجة لعدة عوامل تبنت القبائل سياسات صراعية سواء مع الحكومة أو فيما بينها، في إطار حماية هويتها، الأمر الذي انعكس على غياب الاستقرار، ما يجعلها من الموضوعات البحثية الشائكة، التي شهدت اهتماما أكاديميا وبحثيا متزايدا من جانب مراكز الأبحاث والجامعات خلال الآونة الأخيرة إذ يزداد الدور السياسي للقبيلة مع ضعف مؤسسات الدولة وتآكل الثقة فيها.⁽⁶⁾

تفترض التراتبية التنظيمية القبلية بعدا وراثيا لقادة القبيلة، وهو ما قد يتسبب في عدم الاعتماد على الكفاءات لتولي مناصب القيادة، حيث يعتمد أفراد القبيلة في ليبيا سواء من القادة أو الأعضاء على الولاء لتحقيق الأهداف لا على مفهوم الانتماء، ويطرحه محمد عابد الجابري تحت مسمى "الغنيمة"؛ إذ يرى بأن القبيلة تتمركز حول مفهوم الغنيمة، وهو ما يتحصل عليه أفراد القبيلة مقابل الولاء والتضامن الضمني، ليصل إلى أن الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، إنه المصلحة

⁵ مسعود شهبوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص. 36.

⁶ خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت 2007، ص. 15.

المشتركة الدائمة للجماعة، التي شكل فيها أمور المغانم العنصر الرئيس الفعال⁽⁷⁾ لتتحول القبيلة في ليبيا إلى مقولة إيديولوجية دوغمائية وذريعة من أجل المحافظة على مصالح المهيمنين وهذا الأمر يخلق قصورا معرفيا له آثاره السلبية على النخب السياسية والاقتصادية من جهة وعلى الهوية الجماعية من جهة أخرى.

اعتمد الرئيس الليبي السابق العقيد معمر القذافي على سياسة تفضيلية بين القبائل لتعزيز نفوذه السلطوي، واستخدم في ذلك الامتيازات الاقتصادية والمصاهرة والاتفاقات⁽⁸⁾، أدى استغلال القذافي للقبيلة إلى تفاقم حدة الخصومات القبلية الموجودة من قبل، حيث اعتمدت الدولة الليبية قديما على المكون القبلي في المجتمع للحفاظ على قوتها وفرض سيطرتها على البلاد، كما وأدى إلى تدعيم روح الانتماء الفرعي وعدم تحقيق نسيج اجتماعي هوياتي موحد،⁽⁹⁾ ولم تستطع ليبيا إفراز هيمنة طبقية واضحة المعالم قادرة على هيكلة مكونات واختلافات المجتمع وتطويرة كما حدث في البرجوازية الغربية.⁽¹⁰⁾

ب/- أزمة المواطنة في ليبيا

من مسلمات نظرية المعرفة Epistemology أن أية مصطلح علمي يكون تعريفه أكثر صعوبة، يحمل معاني متعددة،⁽¹¹⁾ يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم المعقدة والمتعددة

⁷ الجابري، فكر بن خلدون، العصبيّة والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص.ص. 172-176.

⁸ منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf, Mars.2011, p03.

⁹ هاني توفيق، "الشفافية المسألة رفاهية أم ضرورة...؟"، الإصلاح الاقتصادي، العدد 12، جانفي 2005، ص. 18.

¹⁰ محمد عمر أبو عنتر، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص. 19.

¹¹ François Castaing, La Gouvernance : Défis d'une Approche Non Normative, Revue IDARA, Actes du Colloque International sur La Gouvernance, Alger 20-21, Vol 15, N° 2, Novembre 2005, P. 9

الأبعاد، تحدد طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة كما ينص عليها قانون تلك الدولة، بحيث تتضمن نسقا عاما لتحديد الهوية السياسية، وتتكون من منظومة قواعد تحمي الحقوق من جهة وتلزم بالواجبات في إطار عام يرتبط بالانتماء للوطن، لا يمكن الحديث عن مفهوم المواطنة إلا في سياق الدولة، فالدولة بمضمونها السياسي والاجتماعي تمثل فضاء التفاعل الوحيد- لفترة زمنية طويلة -بين الفرد والفاعلين الرسميين، بالرغم من اختلاف مضمون الحقوق.

يدل مفهوم المواطنة على ترتيبات مؤسسية، قواعد واتفاقات توجه قرارات السياسة العامة ومجموع النفقات المتزامنة معها، المشكلة بتفاعل ثنائي بين المواطنين وبين المواطنين والنظام،⁽¹²⁾ وبذلك تتضمن المواطنة بمفهومها معنيين مهمين منح الانتساب للدولة -العضوية- هذه الأخيرة تكسب الفرد الحقوق وتوفر آليات للمطالبة بها.⁽¹³⁾

وتشكل أزمة المواطنة في ليبيا إحدى أكثر المقاربات الفكرية التي أثارت جدلا ونقاشا يعكس إشكالية العلاقة بين الفرد الليبي والدولة، حيث فشلت ليبيا كالدول ذات التعدد القبلي في إحداث تحول باتجاه مجتمع المواطنة الذي تهيم فيه هويات حققت الاندماج الاجتماعي والسياسي في إطار القانون، وما تجدر الإشارة إليه أن التشكيلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع القبلي في ليبيا لم تتولد من الاختلاف الثقافي فقط، وإنما برزت أثناء الأزمات حيث ظهرت العصبية بسبب أن الامتيازات تقدم على أساس البعد القبلي دون النظر في المؤهلات والكفاءة، إلى جانب احتكار قبيلة القذافي لمنصب الرئيس وقيادة مؤسسات

¹² Melissa A Hackell, **Towards a Neoliberal Citizenship Regime : a post Marxist Discourse Analysis**. A thesis of the degree of doctor, Institute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, New Zealand, 2007, p63.

¹³ Richard Bellamy, **Citizenship: A very short introduction**, P.87.

الدولة وتهميش الباقي، الأمر الذي يولد فيما بعد حالة الاغتراب السياسي، أي إحساس الأفراد أن النظام لا يمثلهم ولا يعبر عنهم.⁽¹⁴⁾

فغياب التوازن الاجتماعي يضعف الاندماج الوطني، عدم تكافؤ الفرص واستمرار الرشوة وتزايد حجم الحرمان البشري لغالبية أفراد المجتمع يولد تدريجياً وصولاً تزايد الوعي بعدم المواطنة المتساوية،⁽¹⁵⁾ فالواضح أن ليبيا منذ عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يكرس مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة؛ وهو ما بدا واضحاً في عقد القذافي الذي اختزل الحكم في شخصه.⁽¹⁶⁾

إن حقيقة الانتقال في تحليل السلوك السياسي من الكل - المجتمعات - إلى الجزء المتمثل في الفرد/ المواطن لا تحجب واقع أن أشكالاً عديدة من السلوك لها جذور مجتمعية متأثرة بالأوضاع الفردية،⁽¹⁷⁾ وبالأخذ بالنموذج الليبي ففي رهان الانقسام المجتمعي على أساس الهويات الفرعية - القبائل - نجدنا في النهاية أمام وضع تاريخي معقد وحرّج، بين من ينكفئ على أنماط الحياة الماضية بحسبانها الحاضر والمستقبل، ومن يدعو لضرورة تخطيها والتخلي عنها، بل وضرورة التخلص من بعض المضامين التعليمية المفرخة لأشكال الانتماءات القاتلة.

¹⁴ بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد 21، جانفي 2008، ص. 86.

¹⁵ زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص. 45.

¹⁶ فريق الإمارات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، 2017، الأردن، ص. 07.

¹⁷ هاينز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1963، ص. 99.

في ليبيا فشلت مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي اضطلعت بمهمة توحيد المجتمع ولم تستطع دفع المواطن الليبي لتجاوز أنماط فكرية وسلوكيات متعلقة بقبيلة أو عشيرة لصالح سلوكيات تحظى بقبول عام على المستوى الوطني، من خلال خلق انتماء ثقافي واجتماعي توافقي وطني يحقق قدر من الاعتزاز بالثقافة الوطنية، بما لا يتنافى طبعاً مع وجود انتماءات فرعية على المستوى الجزئي ذلك أنه بالإضافة إلى الانتماء للمجتمع عموماً نلاحظ أن المواطن بحكم مجموعة عوامل قد ينتمي كذلك لأقلية وطنية أو محلية تتميز بلغة أو ثقافة مختلفة.

قدم جون جونسون وفيليبس سوزان Susan Phillips & Jane Janson نظاماً للمواطنة بتقديم أربعة أبعاد لم تحققها ليبيا وهي:

- أ- تحدد المواطنة حدود الانتماء
- ب- مساوات في حقوق وواجبات
- ت- تحدد كتلة المسؤوليات ذات الصلة بالمواطنة
- ث- تحدد قواعد اللعبة السياسية في الكيان السياسي الجديد⁽¹⁸⁾

الجدير بالذكر أن التغيير المجتمعي في ليبيا يتطلب بيئة تغييرية وهو ما لا يمكن أن يكون على مستوى المؤسسات الدستورية أو على مستوى القوانين وإنما على مستوى الفرد من خلال تنشئة اجتماعية تعبر عن أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الاتجاهات السياسية للفرد، وتشكيل وبلورة نمط سلوكه السياسي.

في ليبيا يتم توظيف العصبية بالمفهوم الخلدوني، من خلال معيار الانتماء القبلي، ما يجعل الديمقراطية وبما طرحه من نتائج خطر على أعضاء العصبية - من العصبية -

¹⁸ Auvachez, Elise, **supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience?** Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007, p04.

فتقوم العلاقات على المحسوبية والشبكات بأليات الزبائنية، ذلك أن الأفراد المنتمين قبلها ينظرون للقبيلة على أنها انتماء أكثر موثوقية من الانتماء للدولة ككل ومن هنا تظهر أزمة المواطنة. إذ أن المواطنة مرتبطة بالحقوق المستفاد منها بطريقة عادلة بين الأفراد من الكيان المكون المتطور، النابع من الانتماء الوطني لا الانتماء الوشائجي القائم على البنى التقليدية كما هو الحال في ليبيا.

وتظهر أزمة المواطنة والتي تفسر بمنظور سوسيو-سياسي وسوسيو -اقتصادي قائم على مفهوم الاندماج والذي يساعد على التقسيم والتعدد ويساهم في تغذيته ضعف التنمية ندرة الموارد الاقتصادية وشدة الضغط والمراقبة السياسية، ينتج عنها في الأخير العصبية والولاء ضد مفهوم المواطنة، العصبية تناقض المواطنة بامتياز كونها فكرة مركزية في القبيلة ناجمة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقربة، وتعد المصلحة الدائمة للجماعة هي الأساس الفعلي للعصبية، حيث يرى محمد الجابري أن التعصب يعتبر عامل فرقة لا اجتماعي يخلق الولاء الداخلي، وتتميز القبيلة بخصائص تجعلها حبيسة الأفكار التقليدية ذلك أنها ترفض المغايرة والتفرد ولا تعرف المعارضة ومن يخالف يستثنى من الكيان.⁽¹⁹⁾

تصبح القبيلة كيانا اجتماعيا بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي الحديث لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل عصبي وتعبوي وغير منضبطة فكريا ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي، إذ أن الولاء الداخلي من الملامح البارزة للمجتمع القبلي، كما لم تستطع الدولة نسخ الولاء للقبيلة بالولاء للوطن بسبب غربة مفهوم المواطنة في الحياة السياسية.⁽²⁰⁾

¹⁹ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص. 191.

²⁰ نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، 2000، ص. 14.

2/- السلطة السياسية في ليبيا

إن احتواء ليبيا على أزمة هوية ومن ثمة أزمة مواطنة انعكس بصفة مباشرة على الوضع السياسي من خلال ظاهرة الانقسام السياسي وغياب الولاء لسلطة واضحة، وهذا ما سنناقشه في النقطة الثانية.

أ- الانقسام السياسي

ازدادت حدة الانقسام السياسي، من عوامل الانقسام في ليبيا أن العنف أخذ يتسع في المدن الليبية ويستخدم لتصفية الحسابات بين الفرقاء الليبيين، ومثال ذلك المعارك التي اشتعلت في مدينة الكفرة بين القبائل العربية وقبائل التبو الأفريقية التي أسفرت عن مقتل مئات الليبيين، وهي أعمال العنف التي جاءت تصفية لحسابات القبائل لـ 40 عاما من توظيف القذافي للمتغير القبلي الذي يزيد من سيطرته من جهة وينمي الخلافات ويغذي الانقسامات من جهة أخرى، فالتناقضات الاجتماعية الثانوية بين مختلف القبائل لم تلبث أن انفجرت بعد الثورة في ليبيا وأطلقت المنافسة على رسم خريطة جديدة لاقتسام المصالح وهو ما يؤدي حاليا إلى تخريب السياسة من أصلها بعدما يتم تحويلها إلى نوع من الرهان للسيطرة على جهاز الدولة.⁽²¹⁾

نفس الأوضاع في الغرب الليبي؛ حيث اضطرت قوات الأمن الليبية إلى فرض حظر التجوال في مناطق في طرابلس حيث اشتعلت مواجهات دموية بين قبائل عربية وأمازيغية، بل إن أعمال العنف المشتعلة في أكثر من مدينة ليبية ومنها أحداث مدينة زلiten والبيضاء أدت إلى استقالة وزير الداخلية فوزي عبد العال احتجاجا على انتقادات للمؤتمر الوطني العام أعلى سلطة في ليبيا لحالة التراخي الأمني التي تسود البلاد، وعدم قدرة أي حكومة (الوفاق/الإنقاذ) على الاستمرار وتعثر الفرقاء في السير نحو الوفاق بين كل الأطراف في

²¹ محمد عمر أبو عنتر، مرجع سابق، ص. 25.

العملية السياسية، استمرار حالة الانسداد السياسي وعدم الوصول إلى الحد الأدنى من الوفاق داخل مجلس النواب، وعدم القدرة على تطبيق اتفاق الصخيرات الذي تم برعاية أممية.

عمق الانقسام السياسي يظهر من خلال أن ضعف هيبة الدولة وصل لدرجة قيام ميليشيات في مدينة بنغازي بالاستحواذ على السلطة وتنفيذ القانون بيديها دون العودة إلى مؤسسات الدولة حيث تولت التصدي لما تعتبره مجالس للقانون، وهو ما ووجه باشتباكات عنيفة أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وهو ما تكرر في مدينة زوارة على إثر مواجهات قبلية دامية أسفرت عن مقتل وإصابة المئات.

لم تكن هزيمة معمر القذافي في الثورة الليبية، على الرغم من أهميتها، إلا بداية لعملية طويلة من التنمية فقد خلفت الثورة ثقافة الانقسام التي تؤثر على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا، إذ لم تستطع الحكومة الليبية أن تفرض احتكارا على الاستعمال الشرعي للقوة داخل الدولة، وخلق سلوك الثوار الليبيين في فترة ما بعد القذافي دولتين متوازيتين: الدولة الرسمية ودولة الثوار وكانت النتيجة تدهور دراماتيكي للأمن في ليبيا.

تسببت الثورة في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، من المحتمل أن تحول الانقسامات العميقة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب دون إجراء عملية إعادة فعالة، وأن تهدد احتمالات الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتخرب فرص نجاح عملية الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ونظرا للانشقاق الكبير الذي ضرب المجتمع الليبي.⁽²²⁾

²² إبراهيم الشرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، معهد بروكنجز، الدوحة،

2013، ص. 01.

قد تكون إحدى أعمق الانقسامات التي ظهرت في ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي بين المدن الثورية والقبائل التي توصف بالثوار على سبيل المثال مصراتة، الزنتان، بنغازي، سوق الجمعة، الزاوية، زوارة والأزلام (وهم أعوان النظام)، كأجزاء من ورفلة، وبني وليد، والقذاذفة، والمشايشة، والريانة الغربية وقد زاد شرح هذا الانقسام بسبب تلاعب القذافي بالقبيلة على أنها مؤسسة اجتماعية ليبية، والتي استغلها للحفاظ على حكمه الذي دام 42 عام ولهزيمة ثورة 2011 تشعر العديد من القبائل اليوم بالتهميش والتمييز ضدها في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك بسبب علاقاتها السابقة بالنظام.

بعد هزيمة نظام القذافي واعتقال عدد كبير من كبار مسؤوليه أو هجرتهم، يواجه الليبيون حالياً تحدياً كبيراً يتمثل في إعادة صياغة الدولة، أدى هذا التحدي إلى مشكلة أصعب تتمثل فيما يجب فعله مع رموز النظام ومسؤوليه الآخرين – الذين عملوا في ظل حكم القذافي ومنحوا بعض السلطات، ونتيجة لذلك، تتطلب إعادة بناء ليبيا بعد سقوط القذافي تأسيس عمليات وسياسات لتنظيم مشاركة رموز النظام السابق في النظام السياسي الجديد في ليبيا أو منعهم من المشاركة –.

إلى جانب الآثار المترتبة عن قانون العزل السياسي التي ستؤدي إلى انقسام المجتمع الليبي وتدميره؛ حيث يشكل القانون تهديداً خطيراً على استقرار المجتمع الليبي، وهو نقيض العدالة الانتقالية وبالتالي، فإن تطبيق القانون سيؤدي إلى إقصاء قسم كبير من المجتمع –والذي بدوره سيخلق قوة عمل ضد الدولة التي من شأنها أن تدعم الموالين للنظام السابق بشكل كبير وأن تهدد الدولة الليبية بشكل خطير.⁽²³⁾

تعتبر القبلية والمناطقية من ضمن الانقسامات التي قد تزداد سوءاً بفعل هذا القانون، لا تكمن مخاطر فرض قانون العزل السياسي في إلحاق الضرر بالنسيج الاجتماعي في ليبيا

²³ إبراهيم الشرقية، مرجع سابق، ص ص. 03-04.

فحسب، ولكن أيضا في محو الذاكرة المؤسسية للدولة الليبية من خلال استبعاد ذوي الخبرة العاملين في مؤسسات الدولة.⁽²⁴⁾

منذ بداية الثورة في ليبيا، هدد القذافي بتسليح القبائل، عكس هذا التحذير فهم القذافي لبنية المجتمع الليبي القبلية، فضلا عن قدرته على التلاعب بحيث أمل القذافي في تحويل الصراع من ثورة شعبية ضد نظام استبدادي إلى حرب، ذلك أن العلاقات بين القبائل معقدة، ويمكن بسهولة إشعال قضايا ماضية لإثارة النزاع بينها.⁽²⁵⁾

الأمر الأهم في الحالة الليبية هو أن القبائل التي كثيرا ما دعمت في غالبيتها نظام القذافي في المناطق التقليدية سرت، وترهونة، وبني وليد، وسهيا، وغات، وغدامس بما في ذلك الورفلة، والمقارحة، والقذاذفة، وترهونه تمثل جزءا كبيرا من المجتمع الليبي، يصل عدد أهل كل هذه القبائل مجموعة إلى نحو مليوني شخص، أي ما يوازي ثلث مجموع السكان في ليبيا لا يمكن إزاحتها من معادلة تشكيل الدولة وإلا فلن يكون فاعلية للعدالة الانتقالية ولن يكون هناك استقرار في ليبيا ولعل مطالبات القبائل بنصيب من الحكومة أمر حتمي في تشكيل معادلة الحكم بعد القذافي.⁽²⁶⁾

2/- غياب الولاء لسلطة موحدة.

امتدادا للفرضية العامة بأن القبيلة قوية عندما تكون الدولة ضعيفة فإن هيمنة الثقافة السياسية القبلية التي تعلي من عوامل الانشطار وعدم التسامح بذهنية الفرد الليبي، دفع إلى أولوية الولاء القبلي في ليبيا والتي توحى بأن الوطن والإسلام والعروبة تبقى مجرد مشاعر، على اعتبار أن ضمان المصالح يتحدد تبعا للولاء القبلي فنجاح المنتمي

²⁴ محمد عمر أبو عنتر، مرجع سابق، ص. 27.

²⁵ إبراهيم الشرقية، مرجع سابق، ص. 12.

²⁶ إبراهيم الشرقية، مرجع سابق، ص. 29.

لنفس القبيلة يسمح بتسهيل الحصول على الخدمات مستقبل، الولاء لكيان فرعي انعكس على الساحة السياسية بخلق انقسام نابع من الاختلاف القبلي.

إن غياب مؤسسات الدولة الناجزة أدى إلى تعقيد جوانب العملية الانتقالية، إلى جانب عدم قدرة طرف واحد على احتكار العنف المشروع؛ إذ يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحد مباشر للبلاد للعملية الانتقالية في ليبيا، إذ يوجد عشرات الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة،⁽²⁷⁾ ذلك عملية إعادة بناء مؤسسة الجيش الوطني مهمة شاقة مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم السريع الذي أحرز من الناحية النظرية، سيستغرق تغيير وعي الجمهور باتجاه توحيد الصف نحو سلطة عليا واحدة واحترام العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية سنوات عديدة.

بعد أن ألغيت القيود التي كانت مفروضة في عهد القذافي على تشكيل الأحزاب السياسية في أعقاب الثورة، ظهرت عشرات الأحزاب ذات التوجهات المختلفة، وشكلت النزعات الإسلامية المعتدلة والسلفية والقومية والليبرالية واليسارية أحزابا، في حين عكست الأحزاب مرجعيات محلية أو قبلية أو إقليمية، ورغم أن قانون تشكيل الأحزاب نص على أن لا تمارس الأحزاب التمييز بناء على أساس الانتماء القبلي أو المناطقية أو الدين إلا أن هذا لم يمنع تشكيل أحزاب تضمنت هذه الهويات في جوهرها إلا أنه بعد الضغوطات التي مارستها الأحزاب خاصة الإسلامية أسقط شرط التمييز،⁽²⁸⁾ هذا التمييز في العضوية أدى إلى عدم قدرة الأحزاب على بلورة مشروع سياسية يخدم تطلعات كل الأطراف.

²⁷ محمد عمر أبو عنتر، مرجع سابق، ص.30.

²⁸ بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، أوراق كارنيغي، مؤسسة للسلام كارنيغي الدولي، ماي 2016، ص. 07.

ويذهب بعض الباحثين في السوسيولوجيا إلى إعطاء الأسبقية لطور العملية السياسية على الآلية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن ما تعانیه مجتمعات اليوم كليبيا من تخلف مضاعف لا يعود إلى التمايزات الاجتماعية الطبقية وإنما يعود بالدرجة الأولى إلى أشكال توزيع السلطة والنفوذ الذي حرم بعض الفئات ما انعكس على غياب الولاء للسلطة موحدة. اهتزاز معايير السلطة ونظام التراتب الاجتماعي والولاء فبنفس الدرجة التي ظهرت فيها ليبيا في عهد القذافي على غاية القوة والبطش من الناحية المادية فإنها تحولت في الواقع على غاية في الهشاشة والضعف من الناحية المعنوية – الانسجام المجتمعي-.

دور الأطراف الخارجية:

إن الحالة الليبية معقدة بشكل خاص، نظرا لأن التدخل الأجنبي في البلاد بدأ منذ الأيام الأولى للثورة ردا على حملة نظام القذافي القمعية على الاحتجاجات الليبية مما لا شك فيه أن تحقيق مرحلة انتقالية ناجحة في ليبيا يتطلب مساعدة خارجية ليس فقط على المستوى الأمني فحسب، بل أيضا على مستويات أخرى، ويشمل هذا تدخل أطراف إقليمية – دول الجوار- وأطراف دولية.

(أ)- إقليميا:

من شأن التعاون الأمني مع الدول المجاورة – بخاصة الجزائر، مصر، وتونس المعروفة بدول الطوق، بإمكانهما المساعدة في السيطرة على حدودهما مع ليبيا – أن يساعد ليبيا في خلق بيئة آمنة لإعادة الإعمار والمصالحة، ومساعدة ليبيا على تأمين أمن الحدود الذي يعتبر تحديا كبيرا لليبيا بتأسيس نظام فعال وحديث لإدارة الحدود.⁽²⁹⁾

²⁹كريستوفر شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة سميث ريتشاردسون، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث راند للأمن القومي، 2014، ص. 84.

(ب)- دوليا:

تحتاج ليبيا لمساعدة تقنية كبيرة حول كيفية إدارة عملية المصالحة بأفضل الطرق، حيث يوافق وزير العدل صلاح المرغني أن على المجتمع الدولي أن يكون صريحا مع ليبيا وهي تتقدم في تحقيق الإصلاح وإعادة الإعمار، في هذا الصدد، يقول المرغني: " يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر لليبيا شكلا واحدا من المساعدة وهو أن يكون صادقا بشأن عملنا وأن يعترف بالتقدم الذي نحضره وبأخطائنا على حد سواء".⁽³⁰⁾

تواجه ليبيا تحديات عميقة الجذور ومعقدة، لكن في النهاية يبقى ما يمكن أن يقوم به العالم الخارجي من أجل ليبيا محدودا فنجاح أو فشل عملية الانتقال الليبية يعتمد على القرارات التي يتخذها الليبيون أنفسهم، ذلك أن للمجتمع الدولي دور محدود لكنه مهم، بتعزيز قدرات الأمن القومي الليبي كون أن ليبيا لا تملك المؤهلات لتدريب وتكوين الجيش هناك رأي يرى أن تدويل الأزمة الليبية أدى إلى إطالة أمدها؛ لأن الأمم المتحدة التي ترعى الاتفاق السياسي؛ هي مظلة لدول متعارضة المصالح في ليبيا³¹.

من خلال ما سبق أن النزاع القائم في ليبيا هو وفقا لما سماه ايدوارد آزار النزاع الممتد إذ يعرف بأنه الصراع العنيف وطويل الأمد -يفوق العشر سنوات- من قبل جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن، الاعتراف، القبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية، وقد حدد آزار متغيرات النزاع الممتد في النقاط الآتية:³²

³⁰ بول سالم، مرجع سابق، ص. 19

³¹ المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الحالة الليبية، مارس 2017، ص. 19.

³² بني بهلول، التزاعات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا التو افريقية جنوب الصحراء، شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2018، ص 54.

وحسب عازار ان النزاع المجتمعي الممتد يحدث عندما تحرم الجماعات المكونة للمجتمع من احتياجاتها الأساسية وعليه حسبه هناك سلسلة سببية معقدة للنزاع تنطلق من الظروف الداخلية.³³

- ❖ المضمون الثقافي والعرقى للمجتمع: وهو المستوى الأهم في تحليل النزاع الممتد لأن هوية الجماعة العرقية كانت أو الدينية أو الثقافية وعلاقتها بالدولة من جهة وبالترابطات الدولية من جهة ثانية.
- ❖ الحرمان من الحاجات الإنسانية الضرورية، ما يسميه جون بورتون النزاع المجتمعي المتجذر Deep rooted social conflict حيث يعتبر الحرمان من الحاجات الضرورية هي من الأسباب لتمديد النزاع مع عجز الدولة عن التكفل بهذه الحاجيات.
- ❖ دور الدولة وطبيعة الحكم حيث يرى عازار ان النزاعات الممتدة تكثر في الدول النامية أين تسود الديكتاتورية وعدم توزيع عادل للثروات.
- ❖ الترابطات الخارجية، حيث موقع النزاعات الممتدة ضمن الاستراتيجيات الدول الكبرى يزيد من تعقيد النزاعات كمشكلة السودان والكونغو الديمقراطية وليبيا.

الشكل رقم (01): مصادر النزاع المجتمعي طويل الأمد عند آزار

³³ – Edward. E. Azar and Chung In Moon, managing protracted Social conflicts in the Third World, facilitation and development diplomacy, Millennium: **Journal of International Studies**, vol 15, N°3, December 1986, in: <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/03058298860150030601>, Consultation 24/01/2017 at 15 :32pm



وبإسقاط المتغيرات حسب أزار على النزاع في ليبيا نجد:

1. مكون الجماعة: مجموعة الأطراف المحلية التي تخلق النزاع (الميليشيات، القبائل، المجموعات الجهوية...) ويعتبر معرفة الأطراف المشاركة في العنف هو أساس التحليل.
2. الاحتياجات الإنسانية: تتمثل في ليبيا في الأمن والاعتراف المجتمعي وعدالة التوزيع، والتي تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع الاجتماعي في ليبيا.
3. دور الدولة: في النزاع في ليبيا؛ ذلك أن دور الدولة في ليبيا هو دور غير محايد ويساهم في تأجيج الصراع من خلال المشاركة فيه ودعم طرف دون غيره.
4. الروابط الدولية: دور المستويات الإقليمية كتركيا ومصر والاتحاد الأوروبي ... في التأثير على توجهات النزاع في ليبيا.

يؤدي النزاع الممتد على دور النزاع في تشكيل الانقسامات المجتمعية، حيث يكثر العنف ضد المدنيين يلحقه لاجئين على نطاق واسع أو تشكيل تجمعات في المنفى مع احتمال

استمرار تجدد النزاع، وفيما يتعلق بتصنيف النزاع طويل الأمد يصنف إلى نوعين واقعي وغير واقعي:

- ❖ **الواقعي:** نتيجة تنافس من أجل السيطرة على ممتلكات ملموسة كالموارد أو الحدود الجغرافية يتميز بعقلانية كبيرة وبتحركات مدروسة لتحقيق هدف دقيق.
- ❖ **غير واقعي:** التفاعل بين الأطراف المتخاصمة بدل النزاع في حد ذاته

وما يميز النزاع الممتد هو تغاضي الأطراف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب النزاع ويتم التركيز على إيذاء الخصم عن طريق القتال،³⁴ ويعتبر النزاع في ليبيا نزاع اجتماعي طويل المدى واقعي.

الديمقراطية التوافقية

انطلاقاً من التساؤل الآتي: ما هي الأطروحات الفكرية السياسية القادرة على التعامل مع أزمة الهوية الليبية في ظل متغيرات هذه المرحلة؟ نطرح دراسة موضوع المشاركة في الحياة السياسية والمدنية في ليبيا من خلال إشكالية محورية تتعلق بكيفية إيجاد شكل من أشكال الارتباط، ونقترح الديمقراطية التوافقية ربطت أرندت ليهارت Arendt بالديمقراطية التوافقية التي اعتبرها "وسيلة الانتقال الأخلاقي للمواطنة، ذلك أن الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت في معظم الدول العربية مصحوبة بقصور سياسي، حيث أن الصراع القبلي يجعل عملية إطلاق العملية الديمقراطية أمراً صعباً، ويؤثر على نجاح الديمقراطية لذلك وكما يرى "سيمور ليبست" كي ترسخ وتتجذر الديمقراطية في المجتمع لابد أن تحتضن ثقافياً وأن تؤسس وجودها على البنى الثلاث الاقتصادية السياسية والاجتماعية.⁽³⁵⁾

³⁴ بني بهلول، مرجع سابق، ص. 21.

³⁵ محمد عمر أبو عنتر، مرجع سابق، ص. 19.

أثبتت الانقسامات القبلية على إنها عائق رئيسي أمام تحقيق الديمقراطية مستقرة في هذه المجتمعات،⁽³⁶⁾ إذ لا بد من احتواء القبيلة في إطار مؤسساتي قانوني للنجاح في العملية الديمقراطية، ذلك أن القبيلة حينما تنخرط في العملية السياسية بصفة عشوائية ينعكس ذلك سلبا على الدولة بسبب:⁽³⁷⁾

- لا تتلاءم مع ذلك كونها تصدر حق الفرد عن طريق الولاء.
 - القبيلة في ترتيبها الهرمي لا تعتمد الكفاءة والمهارة في إدارة القبيلة بل الوراثة ولا تعترف بالمعارضة.
 - قابليتها للخضوع للمساومة والخضوع وإمكانية استخدامها كقوة محلية داخلية أو خارجية وتسخيرها لأهداف السياسيين نظرا لغياب الوعي السياسي الحديث لدى أفراد القبيلة.
 - المنطق الجمعي هو الذي يعمل على إعادة إنتاج التعصب بشكل أكثر حداثة.⁽³⁸⁾
- فتولد الديمقراطية المفقودة - كما هو الشأن في ليبيا - التي تحدث عنها المؤرخ الفرنسي "برنارد لوجان" حينما تساءل عن مآل أزمة التحالفات القبلية التي لم يبينها التاريخ وإنما شيدها النظام السياسي لمعالجة أولوياته، ومواجهة التحديات الطارئة والمطلوبة بحيث أن كل جماعة تسعى إلى صنع محددات قيامها ووجودها.⁽³⁹⁾

³⁶ S. Ulas BAYRAKTAR, **Local Participatory Democracy: The Local Agenda 21 project in Turkish Cities**. Thèse de Doctorat, Institut d'Etude Politique de Paris, 2006, p36.

³⁷ النوي الجمعي، "معلومات تشكل المجتمع المدني: مقارنة سوسيوسياسية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 6، 2008، ص. 182.

³⁸ Merilee S Grindle, **Going Local: Decentralization, Democratization and the promise of good governance**, New Jersey: Princeton University Press, 2007, P.11.

³⁹ حسن العلوني، "اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الراشد"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، الحكم الراشد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 2005، ص. 85.

إن الممارسة الديمقراطية في الدول العربية ذات التكوين التعددي تتحول بطريقة تلقائية إلى تكريس الطائفية والقبلية حين تحاول النخب السياسية استغلال هذين البعدين ولا بد من إدراك هذا البعد القبلي عند التفكير في التحول السياسي في هذه المجتمعات، فإذا ثمة إيجابيات في القبيلة فلا بد أن تصرف في بعدها الاجتماعي أما العملية السياسية فلا بد أن يتم تجريدها من البعد القبلي حيث يقول عزمي بشارة "هذا النمط من السلوك السياسي لا يؤسس لحدود الأمة والمواطنة وبالتالي يخلق حيزاً آخر لا يمكن أن يتطور فيه نظام ديمقراطي"، فانخراط القبيلة في العملية السياسية عامل سلبي ولا يسمح بالتفاعل السياسي السليم عبر شكله التقليدي المعروف.⁽⁴⁰⁾

فكرة "أريند ليهارت" عن "الديمقراطية التوافقية" هي شكل من أشكال الحكم والهيكل المؤسسية التي تسمح بمشاركة السلطة في المجتمعات غير المتجانسة ووفقاً ليهارت، فإن الديمقراطيات التوافقية تمكن الأقليات الإثنية والدينية ... من خلال جلبها إلى عملية صنع القرار الحكومي ومنحها النفوذ في عملية تشكيل سياسة الدولة،⁽⁴¹⁾ وتعزيز المرونة المتعددة الأقطاب تشجيع التوافق في إطار دستور ناظم خارج نطاق هيكل الحوافز السياسية لإعطاء حق النقض للأقليات،⁽⁴²⁾ فالشعوب التي دخلت في الإمبراطوريات غالباً ما فعلت ذلك نتيجة شعور أفرادها بأن نظام الحكم الجديد يتيح لهم من الحرية والتطور أكثر مما يتيح لهم النظام الذي كانوا فيه.⁽⁴³⁾

⁴⁰ احمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 2000، ص.18.

⁴¹ حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 2005، ص.159.

⁴² عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية"، دار الفكر المعاصر، دون عدد، 2003، ص.20.
⁴³ Essaid Taib, " Société civile et gouvernance en Algérie ", Idara, N°30, 2005 : P.P. 273-308.

وتنظم المؤسسات في شبكات أفقية لا تخضع لتنظيم مركزي هرمي، فهي تشير إلى نموذج سياسي "بديل" يستهدف زيادة انخراط ومشاركة المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي، وبذلك فإن الديمقراطية التشاركية تساهم في إعادة تعريف النظام الديمقراطي الذي يقوم على مبدأ المواطنة لا التمايز الشخصي أو العامل الاثني، الديني، مذهبي،... وتجاوز مفهوم الولاء، فمفهوم الحكم المحلي بهذا المعنى يرتبط بمجتمعات وصلت إلى درجة عالية في مجال مؤسسة التنظيم السياسي والإداري للدولة تركز الديمقراطية التوافقية على مواطنة نشطة ومطلعة وعارفة.

تؤسس الديمقراطية التوافقية لفضاءات المواطنة أكثر انفتاحا وأكثر تحقيقا للتداولية بصورة تسمح لترقية التفاعل بين السلطة التنظيمية والمواطن، وتواءم نماذج الحكم الجديد كمنطق للتسيير، تسعى لمحاولة تجاوز معوقات الحكم وخلق ديناميكيات تفاعلية جديدة بين الدولة والمجتمع وخلق نموذج من الحكم التشاركي، فهي عملية تقوم على التنسيق بين مختلف الفواعل.⁽⁴⁴⁾

ظهرت الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التي تعرف انتماءات فرعية اثنية، عرقية... والتي يصعب تحقيق توافق سياسي بينها، وتفاديا لانقسام مجتمعي ومن ثم ظهور نزاعات بين هذه الانتماءات تم طرح الديمقراطية التوافقية نموذجا للحكم كونها تسمح بمشاركة الجميع، وقد لاقى هذا النموذج نجاحا في الدول التي اعتمدتها، ولهذا تعد الديمقراطية التوافقية في ليبيا من بين الخيارات التي يمكن أن تساهم في نجاح عملية التحول الديمقراطي والسير في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة ما بعد القذافي، بعد أكثر من أربعة عقود من الاستبداد.

تستند الديمقراطية التوافقية على أربعة عناصر حسب آرانت ليهارت إلى:

⁴⁴ زياد عبد الصمد، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي، تجمع الباحثات اللبنانية، بيروت، 2004، ص.154.

- ✍ حكومة ائتلاف أو تحالف واسعة
- ✍ مبدأ التمثيل النسبي في الوزارة، الإدارة، المؤسسات...
- ✍ حق الفيتو المتبادل لمنع احتكار القرار
- ✍ الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة.⁴⁵

تعد الديمقراطية استراتيجية لإدارة لنزعات من خلال التعاون والوفاء بين مختلف النخب بدلا من التنافس، ذلك أنه من الصعوبة تحقيق الديمقراطية وصونه في المجتمع التعددي قضية ثابتة في العلوم السياسية رغم اختلافات تعريفات المجتمع التعددي،⁴⁶ ويعتبر المجتمع الليبي مجتمع تعددي يحوي مختلف انتماءات فرعية داخل وحدة سياسية واحدة لكنها تعمل بانفصال، فالديموقراطية التوافقية جاءت خصيصا لتناسب مجتمعات منقسمة وغير متجانسة من الناحية القومية، ولهذا تم اقتراح في دراستنا هذه الديمقراطية التوافقية في ليبيا حيث تعتبر من أبرز المقاربات العملية التي يمكن تطبيقها في الفترة التي تمر بها ليبيا في الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى ديمقراطي. عمليا جاءت الديمقراطية اعتراف بقصور النظام الديمقراطي الأكثر المألوف، واسقاطا على ليبيا لا يمكن بمعطيات ارث ما بعد القذافي أن تنجح الديمقراطية ذلك أن ليبيا تعتبر ضمن المجتمعات التي تتكون من مكونات فرعية كما يطلق عليها (كليفور غيرتز) مصطلح "الولاءات الأولية"⁴⁷ والمتمثل أساسا في المكون القبلي.

وتمثل الديمقراطية التوافقية نقطة تقاطع الحلول السياسية التي تأخذ تمثيل الهويات الجماعية في الحسبان، ذلك أنها سياسات عملية أملت الحاجة والتجربة والثقافة، وتنجح الديمقراطية التوافقية في تحقيق السلام والاستقرار في حالة ما استطاعت النخب

⁴⁵ أرنت ليهبارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية – علي مولاي- الطبعة 1، بيروت 2006، ص. 08.

⁴⁶ شاكر الأنباري، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى العراق، 2008، ص. ص. 09-11.

⁴⁷ أرنت ليهبارت، مرجع سابق، ص. 34.

على استيعاب المطالب المختلفة للجماعات الفرعية التي تمثلها، والقدرة على تجاوز الانقسامات والالتزام على إبقاء النظام وتماسكه، إلا أن تحقيق العناصر السابقة يتطلب أن تدرك النخب مخاطر الانقسام السياسي.⁴⁸

خلاصة

سعت هذه المداخلة للتعرف على مفهوم الهوية الليبية من منظور بنائي ووظيفي، إذ جرى تكريس واقع التخلف في ليبيا وتغييب الهوية الوطنية لحساب مصالحها التطبيقية في إطار الهوية العشائرية والقبلية، لكنه على ليبيا أن تخلق أشكالاً من الوعي الهوياتي المنفتح والتراحي لوضع حل نهائي للصراع بعدم التركيز على المشاكل الظاهرية والمسميات الشكلية بل الخوض في فهم الأسباب الخفية الحقيقية والتي تتمحور بمسببات تاريخية والتركيبية السكانية المنقسمة لمجتمعين أحدهما مدني والآخر حضري، هذا الأخير من أقوى مسببات الاستقرار في ليبيا، والسعي إلى إيجاد قاسم مشترك يوحد البناء الاجتماعي الليبي في ضوء الظروف الموضوعية التي يمكن أن تحقق الانسجام والتناغم بين أبناء هذا البلد، وعدم إقصاء أي طرف من المشهد السياسي أو إغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطية في البلاد.

إن أساس المشكل في ليبيا قبل الخوض في المؤسسات الدستورية هو الفكر الانقسامي السائد، فليبيا اليوم التي تعرف انقساما قبليا عشائريا مناطقيا ما يضفي ضبابية على المستقبل الذي يولد تناقضا فكريا، حيث أن وجودها شكلي في القرن 21 وانتماءها الفعلي يعود للقرن 15م، إذ أنه بدون مشروع وطني يعبر عن فكر وهوية وطنية واستراتيجية

⁴⁸عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذج أيرلندا ولبنان، سياسات عربية، العدد 30، يناير 2018، ص. ص. 13-08.

واضحة المعالم لن تكون أي فرصة لإعمال العقلانية السياسية فارغة المحتوى وسيبقى الشعب الليبي محل تجارب كل ايدولوجية جديدة.

إسقاطا على ليبيا تعتبر الديمقراطية التوافقية الحل كونها توازن بين الخلفيات الثقافية والقبلية من أجل تفعيل جيد وجاد لمسالك وآليات المواطنة في صناعة وتنفيذ وتتبع ومراقبة السياسات العمومية وتقييمها، كونها تقدم مقارنة تراهن على مساهمة كل القبائل الليبية في العملية السياسية.

تعكس الديمقراطية التشاركية طرقا مختلفة لتدخل المواطنين بشكل فردي أو من خلال الجمعيات، في إعداد القرارات العامة، وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التشاركية ترمي إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها، ويمكن تلخيص أهم مزايا تطبيق الديمقراطية التوافقية في ليبيا إلى:

❖ تسمح بالمشاركة الجماعية كما تعمل على إعادة انتاج مفهوم المواطنة والهوية الوطنية في ليبيا وتراجع الانتماءات القبلية الفرعية.

❖ تسمح بالمشاركة المستمرة والفعالة لكل مكونات المجتمع الليبي بما يضبط السياسات العامة لصالح المواطن والدولة الوطنية.

❖ تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي في ليبيا بفعل العدالة في المشاركة في تقرير السياسات.

❖ تعزز مفهوم المواطنة لدى الليبيين والعمل الجماعي والخروج عن الهوية الفرعية كونها من أنواع المسؤولية الجماعي عن القرارات المتخذة واستعادة الثقة بين أفراد المجتمع.

❖ التقليل من فرص التدخل الأجنبي في الوضع الداخلي لصالح الليبيين، خاصة وأن التدخل زاد الوضع سوء

قائمة المراجع

❖ باللغة العربية

أ- كتب

1. أحمد شكري الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى، 2000.
2. الجابري، فكر بن خلدون: العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
3. حسن العلوي، "اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم المحلي الراشد"، في مصطفى كامل السيد (محرر)، الحكم الراشد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2005.
4. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة أوراق عربية)، بيروت 2013.
5. حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
6. خلدون حسن النقيب، بناء المجتمع العربي: بعض الفروق البحثية، في: محمد عزت حجازي وآخرون: نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، مركز دراسات لوحدة العربية، بيروت، 1986.
7. خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، دار المهمل اللبناني، بيروت، 2007.
8. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
9. زياد عبد الصمد، وآخرون، المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي، تجمع الباحثات اللبنانية، بيروت، 2004.
10. عبد الغفار شكر، "المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية"، دار الفكر المعاصر، دون عدد، 2003، ص.20.
11. مسعود شهبوب، أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
12. مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الدين وقضايا المجتمع الراهن، الدين والهوية بين ضيق الانتماء وسعة الإبداع، سلسلة ملفات بحثية، الرباط.
13. نادر فرجاني، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية، مركز المشكاة للبحث، القاهرة، 2000.

14. هابنز يولاو، فن السلوك السياسي، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1963.

15. بني بهلول، التزايدات الاجتماعية المتأصلة في إفريقيا التوافقية جنوب الصحراء، شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2017/2018، ص 54.

16. أرنت ليهارت، ترجمة: حسني زينة، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية، علي مولاي، بيروت الطبعة الأولى 2006.

17. شاكر الأنباري، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية: العراق، الطبعة الأولى 2008.

ب- مجلات

1. بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم وترقية القيم الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد 12، جانفي 2018.

2. النوي الجمعي، "معلومات تشكل المجتمع المدني: مقارنة سوسيوسياسية"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 6، 2008.

3. هاني توفيق، "الشفافية المساءلة رفاهية أم ضرورة...؟"، الإصلاح الاقتصادي، العدد 12، جانفي 2005.

ج- تقارير

1. إبراهيم الشرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، معهد بروكنجز، الدوحة، 2013.

2. بول سالم، أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، أوراق كارنيجي، مؤسسة للسلام كارنيغي الدولي، ماي 2016.

3. فريق الإمارات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، 2017، الأردن.

4. كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة سميت ريتشاردسون، مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث راند للأمن القومي، 2014.

5. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، الحالة الليبية، مارس 2017.

6. عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية نموذج إيرلندا ولبنان، سياسات عربية، العدد 30، يناير 2018.

ح- رسائل جامعية

1. محمد عمر أبو عنتر، واقع إشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

خ- مواقع الكترونية

1. منصورية مخفي، نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، ورقة مقدمة لمركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

www.Ifri.org/download.s/Artmansouriaaljazeera.pdf, Mars.2011.

❖ باللغة الأجنبية

1. Anthony D. Smith, **National Identity**, Penguin Books, England, 1991.
2. Auvachez, Elise, **Supranational citizenship-building and the UN: What can we learn from the European experience?** Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007.
3. Bernard Lewis, More than the Ummah: A study of religious and national identity in the Islamic World, **American Journal of Islamic Social Sciences**, 24(2),2007.
4. Essaid Taib, " Société civile et gouvernance en Algérie ", **Revue Idara**, N° 30, 2005.
5. François Castaing, La Gouvernance : Défis d'une Approche Non Normative, **Revue IDARA**, Actes du Colloque International sur La Gouvernance, Alger 20-21, Vol 15, N° 2, Novembre 2005.
6. Melissa A Hackell, **Towards a neoliberal citizenship regime: a post Marxist discourse analysis**. A thesis of the degree of doctor, Institute of philosophy, University of WAIKATO, Hamilton, New Zealand, 2007.
7. Merilee S Grindle, **Going Local: Decentralization, Democratization and the promise of good governance**, Princeton University Press, New Jersey 2007.
8. Richard Bellamy, **Citizenship: A very short introduction**. Illustrated Editions 2008.
9. S. Ulas BAYRAKTAR, **Local Participatory Democracy: The Local Agenda 21 project in Turkish cities**. Thèse de Doctorat en Sciences Politiques, Institut d'Etude Politique de Paris, 2006.